

تشارلز بلجريف وسيلة جديدة للهيمنة البريطانية في الخليج العربي

د. عبدالله بن سراج عمر منسي

أستاذ التاريخ الحديث المشارك - قسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

مستخلص. رغم انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، إلا أن المسؤولين فيها شعروا بأن سيطرتها على الخليج بعامة وفي البحرين خاصة باتت مزعزة بسبب ظهور الحركة الوطنية أولاً ، وقيام حكم الشاه رضا بهلوي في فارس من ناحية ثانية ، ورغبة بريطانيا في نقل مقر مقيمتها في الخليج من الشاطئ الفارسي إلى الشاطئ العربي (وفي البحرين بالذات) من ناحية ثالثة .

لذلك رأت الحكومة البريطانية أن تغير أسلوبها القائم على العنف السياسي إلى أسلوب دبلوماسي ، بوضع جوانب كثيرة من السلطة في البحرين في أيدي رجال يختلفون في مظهرهم عن رجال المقيمة والوكالة السياسية ، رجال يتبعون حكومة البحرين اسماً ولكنهم يتبعون الحكومة البريطانية ويخدمون مصالحها فعلاً ، ويكون ولاؤهم لبريطانيا أكثر من ولائهم للبحرين التي عينتهم ويتبعونها رسمياً ، والهدف واحد وهو إحكام السيطرة البريطانية على البحرين ، ومن ثم عين في عام ١٩٢٦م تشارلز بلجريف الذي كانت خدمته السابقة في مستعمرات بريطانية في أفريقيا .

ورغم أن بلجريف عين كمستشار مالي لحاكم البحرين إلا أن المهام التي تولاها كانت أوسع من ذلك بكثير فقد جلس على منصة القضاء ، وتولى

رئاسة جهاز الشرطة ، وكان رئيساً لمدير الجمارك الإنجليزي ، وتولى رئاسة مجلس الغوص ، وإدارة بلدية المنامة ، كما شملت صلاحياته شئون الأوقاف . وعندما اكتشف النفط في البحرين كان بلجريف هو الذي تولى التفاوض نيابة عن حكومة البحرين مع شركات النفط ؛ ونظراً لعدم خبرته في هذا المجال فقد تسبب في خسارة كبيرة للبحرين لصالح الشركة ؛ مما أدى إلى الكثير من الاضطرابات التي صاحبته أعمال عنف . وتولت زوجته إدارة مدارس البنات ، وتغلغل بلجريف في المجتمع البحريني سواء لدى الشيخ حمد بن عيسى ومن بعده ابنه سليمان ، أو لدى الكثير من الشيوخ ، حتى لقد أطلق على ابنه اسم حمد إلى جانب اسمه الإنجليزي جيمس ، الذي نجح بلجريف في توظيفه هو الآخر في دائرة العلاقات العامة في شركة نفط البحرين (بابكو) ، وبعد ذلك عينه الشيخ سلمان مديراً للعلاقات العامة في حكومة البحرين ومن خلال هذه الوظيفة تولى الإشراف على إذاعة البحرين .

وقد ناقش البحث مسألة ولاء بلجريف : هل كان لشيخ البحرين أو لبريطانيا؟ اعترافه بأن ذلك كان يمثل مشكلة بالنسبة له .

وإزاء السلطة الواسعة التي كان يتمتع بها بلجريف وهيمته على كل شئون البحرين ، فكان أن أثار السخط الشعبي ضده خاصة وأنه في فترة عمله التي امتدت إحدى وثلاثين سنة حفلت بالاضطرابات ، ولذلك فانه كان في مقدمة مطالب الحركة الوطنية في البحرين ضرورة التخلص من بلجريف ، وقد ثبت للحكومة البريطانية ذاتها أن بلجريف هو السبب في إثارة مشاعر البحرينيين ضدها ، فمارست ضغطها لحمله على الاستقالة ، إذ أدركت أنه ليس أمامها سوى أمرين : إما اعتزال بلجريف ومغادرته البحرين ، وإما فقدان السلطة البريطانية لمركزها ومكانتها هناك .

واخيراً غادر بلجريف البحرين في عام ١٩٥٧ م ، وحل محله مساعده الإنجليزي سميث ، وتحولت وظيفة المستشار إلى سكرتارية .

خلفية تاريخية

كانت البحرين - شأنها شأن بقية مشيخات وإمارات الخليج العربي - خاضعة للسيطرة البريطانية منذ عام ١٨٢٠ م . وقد استفادت بريطانيا خلال الحرب العالمية

الأولى بجعل البحرين مركز تجمع القوات البريطانية وقاعدة لها خلال الحملة على العراق .

ورغم خروج بريطانيا من الحرب منتصرة ، ودعم سيطرتها في الخليج ، فقد ساد شعور بالاستياء من الوجود البريطاني و(الهيمنة) البريطانية في البحرين ، ذلك أن البحرين أصبحت في الحقيقة محمية بريطانية بمقتضى إعلان ١٩٢٢م بل ومستعمرة بريطانية فعلاً ، ذلك أن السلطات البريطانية كانت تتولى كل الشؤون الداخلية والخارجية للبحرين . وقد اعترف المقيم السياسي البريطاني في الخليج بأن شعور الاستياء قائم ضد البريطانيين ، وان مركز بريطانيا يستند إلى الخوف وليس الاحترام (١) .

ولكن الحركة الوطنية لم تهدأ ، لذلك قررت بريطانيا قمعها خوفاً على نفوذها من ناحية ، وخوفاً من تدخل فارس متذرة بحماية الشيعة البحارنة من ناحية أخرى ، لدرجة أن تريفور Trevor المقيم البريطاني في الخليج اقترح على حكومة الهند في عام ١٩٢٣م ضرورة عزل الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين على أساس تقدمه في السن وعرقلته لحركة الإصلاح ، على أن يخلفه ابنه الشيخ حمد بن عيسى ، ذلك أن أعيان البحرين اجتمعوا بالشيخ عيسى وطالبوا بوضع حد للتدخل البريطاني وعزل رؤساء الدوائر غير البريطانيين ، وقد وافقهم الشيخ عيسى على رأيهم بأنه لا حق للبريطانيين في التدخل في الشؤون الداخلية (٢) .

عام ١٩١٩م ، عندما أوفد الشيخ عيسى ابنه عبد الله لتهنئة الملك جورج الخامس بالنصر في الحرب ، كلفه بعرض مطالبه على مسئول بوزارة الخارجية البريطانية ، وكان من بينها حق الشيخ عيسى في ممارسة السلطة القضائية على السكان (غير الأوروبيين) ، حقه في اختيار القضاة بالتعاون مع الوكيل السياسي ، وأن يكون اتصال الشيخ عيسى مع وزارة الخارجية مباشرة . ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لطلباته وتمسكت باستمرار خضوعه للمقيم (٣) . وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك دعم مركزها في البحرين عن طريق القوانين الإصلاحية المناسبة لها ، والتي سوف تستلزم زيادة عدد الموظفين البريطانيين ، إلى جانب أن تقوية مركز بريطانيا في البحرين سوف يحول دون

تدخل كل من فارس والسعودية نتيجة تردي الأوضاع في البحرين.

وقد أطيح فعلاً في مايو ١٩٢٣م بالشيخ عيسى من الحكم في البحرين ، نتيجة استجابته للحركة الوطنية وموافقته على تشكيل جمعية تشريعية وتنظيم قوات للشرطة الوطنية وموافقته على اللائحة الإصلاحية التي تقدم بها إليه الإصلاحيون^(٤) .

كان الشيخ عيسى يقاوم محاولة بريطانيا عزله، إلا أن الحكومة البريطانية سمحت للمقيم والوكيل باستخدام القوة ضده إذا رفض التنحي عن الحكم، بالوسائل الدبلوماسية. وبعد أن رضح للقوة الغاشمة كتب الشيخ عيسى إلى نائب الملك في الهند إيرل ريدنج Reading رسالة وصف فيها أسلوب الوكيل السياسي ديلي كلايف Clive Daly ، ذكر فيها انه تحت شعار الإصلاح ابدى ديلي كرها شديداً للعرب " وتحيز بروح عدائية ضدي وبدأ عهد العنف والفوضى. هذا الإصلاح الذي لم نطالب به ، بل ورفضه الأهالي، أصبح عدواناً بدايته فرض التنازلات لمصلحة المؤسسات والشركات الأجنبية ونهايته عزلي عن السلطة رغم معارضة الشعب، ودون أي سبب إلا ما اتهمت به من كبر السن وسوء الإدارة " ^(٥) .

بعد عزل الشيخ عيسى وتولية ابنه حمد حاكماً للبحرين بالنيابة عن أبيه ، أصبحت السلطة في يد الوكيل السياسي البريطاني في البحرين دلي Daly الذي كان قد خلف ديكسون Dixon في عام ١٩٢١م ، وكان دلي من الضباط البريطانيين في الجيش البريطاني في الهند ، وقبل أن يصبح الوكيل السياسي في البحرين شغل عدة وظائف مدنية بالعراق .

وفي سنوات حكمه الثلاث الأولى لم يكن الشيخ حمد يتصرف في أي أمر من الأمور إلا بمشورة الوكيل السياسي البريطاني دلي الذي أصبح هو الحاكم الفعلي للبحرين. وخلالها حاولت بريطانيا فرض ما كانت تعتبره إصلاحاً في البحرين ولكنه في الحقيقة كان يخدم المصالح البريطانية . وكانت تري انه من ضرورات هذا الإصلاح تعيين بريطاني من قسم الجمارك بالهند وهو بور Bower لتنظيم جمارك البحرين،

وتكوين فرقة مسلحة من الجنود من مسلمي البنجاب تحت قيادة ضباط بريطانيين، مع إعادة تنظيم الميزانية وتسجيل الأراضي وإصلاح نظام الغوص الذي تدهورت اقتصادياته نتيجة زراعة اللؤلؤ في اليابان، وإيفاد أبناء الشيخ حمد لتلقي تعليمهم في الهند، ونقل عاصمة البحرين إلى المنامة من المحرق.

كان الوطنيون في البحرين، وبخاصة من السنة، لا ينظرون بارتياح إلى ما كانت تعتبره السلطات البريطانية إصلاحاً، بل اعتبروه تدخلاً فعلياً من جانب بريطانيا وزيادة في سيطرتها على البحرين، وهذا ما أكدته السنوات التالية. ولذلك اتجه الشيخ حمد بمعاونة الوكيل السياسي البريطاني إلى التخلص من زعماء الحركة الوطنية بترحيلهم إلى الهند أو إلى عدن. ومن هؤلاء الزعماء عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان. اللذين حكم عليهما بالنفي والسجن في جزيرة سان هيلانة ولم يطلق سراحهما إلا بعد عشر سنوات.

الحكومة البريطانية رأت أن تغيّر أسلوبها القائم على (العنف السياسي) إلى أسلوب آخر دبلوماسي، بإيفاد رجال للعمل، يختلفون في ثقافتهم ومظهرهم عن رجال المقيمة والوكالة، رجال يتبعون حكومة البحرين اسماً ويتلقون رواتبهم منها، ولكنهم يتبعون الحكومة البريطانية فعلاً، ويكون ولاؤهم لبريطانيا التي يحملون جنسيتها أكثر من ولائهم لحكومة البحرين التي عينتهم ويتبعونها رسمياً، ولكن الهدف واحد، هدف المقيمة والوكالة هو هدف هؤلاء الرجال الجدد، ألا وهو إحكام السيطرة على البحرين وتسيير أمورها لصالح بريطانيا.

ولذلك بدأت الدوائر البريطانية سواء في الهند أو في بريطانيا تبحث عن إداريين بريطانيين يمكن الاعتماد عليهم في إدارة الشؤون المحلية تحت مسميات مختلفة بعيدة عن المقيمة (٦).

إزاء عدم استقرار الأمور، لم يكن من الحكمة لبريطانيا الاعتماد كلياً على نصائح وتوجيهات الوكيل السياسي بعامه ودون تحديد ولكنها تتسم بالشدة والتخويف. ومن

ثم ظهرت الحاجة إلى مستشار يكون تابعاً للحاكم وحكومة البحرين؛ وبذلك ينال ثقة الحاكم لأنه يعمل معه وفي خدمة بلده لا في خدمة بريطانيا والوكالة البريطانية. وكانت السلطات البريطانية تري في تعيين مثل هذا المستشار وضعاً فرضته التطورات التي كانت تجري وقتئذ في فارس حيث استطاع رضا خان أن يقفز من قائد لفرقة القوزاق إلى رئيس للوزراء. ودخلت الجيوش الفارسية المحمرة، وأزالت سلطة ملوك القاجار (*) الأسرة الحاكمة التي كانت تحكم فارس منذ ١٧٩٤ م، وأصبح رضا خان الشاه الجديد يخطط لإزالة النفوذ البريطاني من الأراضي الفارسية. وكان على بريطانيا أن تعيد النظر نحو الخليج واستخدام سلوك سبيل آخر غير القوة لحماية مصالحها في المناطق العربية من الخليج.

ومن هذا المنطلق جاء تعيين تشارلز بلجريف Charles Belgrave مستشاراً لحكومة البحرين عام ١٩٢٦ م.

تعيين بلجريف

قبل تعيين بلجريف كمستشار عال للبحرين بثلاثة أعوام (أي عام ١٩٢٣ م) اقترح المقيم السياسي في الخليج تريفور Trevor تعيين رجل إنجليزي ليكون مسئولاً عن الشؤون المالية للبحرين لبضع سنوات إلى أن تتحسن الأحوال (٧). حيث كانت أحوال البحرين المالية سيئة لانخفاض الإيرادات.

عبر شيخ البحرين الشيخ حمد بن عيسى للوكيل السياسي البريطاني ديلي عن رغبته في تعيين شخص مناسب للعمل كمستشار مالي للبحرين، مثل برترام توماس Bertram Thomas والذي بدأ في ممارسة عمله في مسقط هناك منذ أبريل ١٩٢٥ م كمستشار لدى سلطان عمان. وكان برترام توماس يعمل في الإدارة السياسية البريطانية في العراق ونقل إلى عمان عام ١٩٢٤ ليشغل منصب المستشار واستمر في منصبه حتى عام ١٩٣١ م.

قام الوكيل السياسي البريطاني ديلي بصياغة إعلان نشر في جريدة التايمز في ١٠ أغسطس ١٩٢٥ م أثناء وجود الشيخ حمد بن عيسى في لندن.

وقد جاء في الإعلان أنه " مطلوب للعمل في إحدى الدول الشرقية شاب يتراوح عمره بين ٢٢-٢٨ عاماً ، أنهى تعليمه العام و/ أو الجامعي يتيح له العمل في دولة من دول الشرق ، وسوف يحصل المتقدم للوظيفة على راتب جيد بشرط أن يكون لائقاً جسمانياً وان يكون له معارف على مستوى عال ، يمكن الرجوع إليهم ، وان يكون متمكناً من اللغات وبخاصة اللغة الإنجليزية .

خلال تلك الفترة كان بلجريف في إجازة بعد أن أمضى عامين في دولة (تنجانيقا) سابقاً بشرق أفريقيا حيث كان يعمل ضابطاً إدارياً في قسم خدمة المستعمرات وكان يرى انه لا مستقبل لهذه الوظيفة براتبها المحدود خصوصاً وانه كان يعتزم الزواج . وكان قبل الذهاب إلى أفريقيا يعمل ضابطاً احتياطياً في الجيش ، وعمل في خدمة الجيش في جنوب السودان ، وفلسطين ومصر ، تعرف خلال ذلك على العديد من الشخصيات وتعلم اللهجة المصرية (٨) .

بعد الاطلاع على الإعلان استشار بلجريف بعض معارفه ومنهم سير ريجنالد ونجيت Wingate الذي عمل معه في السودان حيث كان ونجت حاكماً عاماً على السودان والذي نصحه بمتابعة الموضوع (٩) .

تقدم بلجريف لشغل تلك الوظيفة . ومما يلفت النظر أن الوثائق البريطانية لم تذكر ما إذا كان هناك متقدمون آخرون لشغل هذه الوظيفة ، الأمر الذي قد يشير الشك في أن الموضوع كان مرتباً بشكل مسبق على أساس أن بلجريف هو المؤهل الوحيد في نظر السلطات البريطانية لهذا العمل ، فقد عمل في إدارة المستعمرات وفي عدة بلاد آسيوية وأفريقية ومما يؤيد هذا الرأي انه لم تكن له خبرة سابقة في الشؤون المالية التي كان سيتولى القيام بها بناء على طلب شيخ البحرين . وكل خدمته السابقة انه كان من الأفراد الذين خدموا دولتهم في مستعمرات . وقد ذكر بلجريف في مذكراته انه عندما قابل الوكيل السياسي كلايف ديلي ابلغه الأخير بان هناك عدداً كبيراً من المرشحين لهذه الوظيفة (١٠) .

يرجح أن دلي حاول إبهام بلجريف بفضل المسئولين البريطانيين في اختياره وتفضيله على باقي المرشحين حتى يرد الجميل بالإخلاص للسياسة البريطانية في البحرين.

وكذلك فإنه بعد أن تقدم بلجريف بطلبه أجريت معه المقابلة الشخصية من قبل الوكيل السياسي البريطاني في البحرين كلايف ديلي Clive Daly ليتأكد من ملاءمته للوظيفة في البحرين حيث يعمل الوكيل السياسي . وكانت هذه مقابلة تمهيدية لأنه بعد ذلك دعي لمقابلة بريدو Prideaux المقيم السياسي في الخليج في بوشهر من أبريل ١٩٢٤ وحتى ١٩٢٧ . والذي سبق له أن عمل وكيلاً في البحرين منذ عام ١٩٠٤م حتى عام ١٩٠٩م . وعندما قابل بريدو بلجريف ابلغه الأول بأن البحرين دولة مستقلة تربطها بريطانيا معاهدة صداقة وحماية (١١) . كما نصحه بأن يلتحق بمعهد الدراسات الأفريقية والشرقية لمدة ثلاثة أشهر لتقوية حصيلته من اللغة العربية والتحدث بصورة سليمة (١٢) .

تولى الشيخ حمد بن عيسى الحكم عام ١٩٢٣م بعد عزل أبيه الشيخ عيسى بن علي الذي عزله المقيم السياسي في بوشهر والوكيل في البحرين بعد مشاورات بين دار المقيم وحكومة الهند.

كان البريطانيون يدعون أن الشيخ عيسى كان يعارض الإصلاحات التي تحتاج إليها البحرين ولكن يبدو أنه كان يقف في وجه المخططات البريطانية.

كان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولياً للعهد منذ عام ١٩٢٣م مع أن والده الشيخ عيسى لم يميت إلا في عام ١٩٣٣م.

في ١٥ سبتمبر ١٩٢٥م كتب المقيم السياسي بريدو إلى سكرتير الإدارة الخارجية بوزارة الهند بأن الشيخ حمد بن عيسى طلب من ديلي Daly الوكيل السياسي في البحرين السعي للحصول على شخص مناسب للعمل كمستشار مالي للبحرين مثل برترام توماس في مسقط .

ثم تابع بريدو بأنه تم العثور على الشخص المطلوب المناسب لهذه الوظيفة وهو تشارلز بلجريف الذي كان وقتئذ في أجازة من عمله في تنجانيقا في شرق أفريقيا ، وكان قد ابلغ وزارة المستعمرات برغبته في عدم العودة إلى تنجانيقا . وعبر بريدو عن اعتقاده بأن وزارة المستعمرات لن تعارض ، وسوف تقبل استقالته ثم استعرض بريدو مقابلته مع بلجريف موضحاً أنه كان يبلغ من العمر حينذاك إحدى وثلاثين سنة ، ويتحدث العربية والسواحيلية والفرنسية . كما أنه عمل أثناء الحرب العالمية الأولى ، في مصر في مجال الخدمات العسكرية والمدنية . وألف كتاباً عن (واحة سيوة) ، علاوة على أنه نجح في اختبار القانون الجنائي الهندي وفي القوانين الهندية الأخرى وعلى ضوء هذا العرض طلب بريدو موافقة حكومة الهند على تعيينه، ووعد بإعداد نموذج لعقد العمل اللازم على غط العقد الذي أبرم مع برترام توماس في مسقط ومع دي جرينيه De Grenier مدير الجمارك في البحرين ، واقترح أن يكون مرتبه ثمانمائة روبية شهرياً (١٣) .

بعد يومين أرسل وزير الهند برقية إلى نائب الملك في الهند بالبيانات التي وصلته من بريدو يطلب الأذن بالرد (١٤) .

كما أيدت إدارة الشؤون الخارجية والسياسية بحكومة الهند في ٢١/٩/١٩٢٥ م تعيين بلجريف في منصب مستشار مالي بالبحرين .

وإضافة إلى هذا كتب بريدو في ١٠ أكتوبر ١٩٢٥ م إلى حكومة الهند في سملّا بأن الوكيل السياسي ديلي يبذل جهداً كبيراً في العمل ، ولا يستطيع وكيل سياسي آخر العمل مثله ، ولتبرير تعيين بلجريف مستشاراً بجانب الوكيل السياسي ليخفف عنه عبء العمل ، وإن حكومة البحرين لا ترغب في تعيين مساعد للوكيل السياسي ، إلى جانب صعوبة تعيين موظف للجمارك . وبالتالي فإن تعيين بلجريف سيفي بالحاجة دون تعيين موظفين لهذا العمل (المساعد والجمارك) ، وإن بلجريف سيعمل مساعداً شخصياً للشيخ حمد ، وأنه سيعمل مشرفاً على الشؤون الإدارية مستفيداً من خبرة الوكيل السياسي ديلي في البداية ؛ وعندما يغادر ديلي البلاد فإن هذا الموظف سوف يصبح قادراً على الاعتماد على نفسه أي سيصبح بمثابة وكيل سياسي .

وأضاف بريدو أن الوضع في البحرين يختلف عن الوضع في مسقط التي كانت في حالة من الإفلاس استدعت تعيين مدير إنجليزي إلى جانب الحاكم ، أما في البحرين فإن إيرادات الدولة اكبر من النفقات بسبب عائدات الغوص وصيد اللؤلؤ ، ومن المتوقع أن تزيد ، وان المجتمع المتزايد من الغربيين والفرس والعرب والهنود يتوقعون تحسن الظروف المعيشية ويحتمل إذا حدث تدفق بترولوي وقامت المنافسة بين الشركات على امتيازها ، أن يزيد عدد الأوروبيين واتباعهم .

وعلى ضوء العقود المبرمة مع دي جرينية مدير الجمارك وتوماس في مسقط فقد أوصى بريدو بزيادة في الراتب عما اقترحه في لندن ، على أساس أن المستشار المالي والمساعد الشخصي للشيخ حمد سيكون ، في الوقت نفسه ، رئيسا لمديرية الجمارك . واقترح زيادة الراتب إلى ألف روبية شهريا ، يوضع منها ٢٠٠ روبية في صندوق الادخار بالبنك الشرقي المحدود مع حصوله على مسكن مجاني أو مائة روبية ، مع التصريح له بأجازة لمدة شهر ونصف سنويا بمرتب كامل ، أو ٣ شهور بنصف راتب بعد خدمة مدتها أربع سنوات ، وتذكرة سفر مجانية بالدرجة الأولى عند التعيين ونهاية الخدمة وعند التصريح بالتغيب في إنجلترا أو الهند (١٥) .

وقد وافقت حكومة الهند (إدارة الشؤون السياسية والخارجية في سملا) على عرض بريدو ، وأضافت أن التعيين يجب أن يكون لمدة أربع سنوات قابلة للإنهاء بإشعار مسبق مدته ثلاثة اشهر . وبالتالي ابلغ بريدو المقيم السياسي في بوشهر بلجريف في ٢٨ أكتوبر ١٩٢٥م بموافقة حكومة الهند على تعيينه للعمل في البحرين بمرتب مبدئي قدره ألف روبية (١٦) .

فكان هذا يعني أن الوكيل السياسي ديلي Daly سوف يرحل عن البحرين ، وان تعيين بلجريف كان تحت مسمى مستشار مالي في الظاهر ، ولكنه في الحقيقة كان عليه القيام بعمل الوكيل السياسي ؛ وهذا كان إشارة إلى أن السلطات البريطانية سوف تخفف قبضتها القوية على حكومة البحرين ، لأن بلجريف ، كمستشار مالي ، سيكون من المفروض خضوعه لحكومة البحرين وشيخ البحرين ، بينما عمله الحقيقي كوكيل

سياسي (وراء الستار) ستكون مهمته الحقيقة خدمة المصالح البريطانية وتنفيذ التعليمات والتوجيهات البريطانية.

الرحلة إلى البحرين

برفقة زوجته مارجوري سافر بالجريف بالقطار إلى سويسرا ، ثم سفينة إلى الإسكندرية ثم القاهرة وبالقطار إلى حيفا بفلسطين وسيارات إلى بغداد وبالقطار إلى البصرة ، وعندما فاتته سفينة البريد الخاص بالهند رتب بريدوله سفينة حربية متجهة إلى الهند مروراً ببوشهر الفارسية اقرب ميناء إلى البحرين (١٧) ، ومن هناك وصل إلى البحرين .

وصول بلجريف إلى البحرين

عند وصول بلجريف إلى البحرين استقبله الوكيل السياسي ديلي على الرصيف واصطحبه بسيارته في جولة بالمنامة ثم إلى الوكالة البريطانية (١٨) . ثم لم يلبث أن اصطحبه ديلي إلى المباني الحكومية مثل مبنى الجمارك ، ومكتب شيخ المحكمة ، ولقد كان معظم الموظفين والكتبة من الهنود العاملين تحت إشراف ضابط الجمارك الإنجليزي كلودي جيردينير Girdinier ومعهم ضابط شرطة إنجليزي من الجيش الهندي (١٩) .

بعد أربعة أيام من الوصول قام الشيخ حمد بدعوة بلجريف للقاءه بقصره في (الصخير) ، وكان يرافقه ديلي وزوجته وابنه (٧ سنوات) وعبد الله الدوسري سكرتير الشيخ ، وفرانك هولمز النيوزلاندي الذي كان يمثل شركة بريطانية صغيرة حصلت من الشيخ حمد على امتياز للتنقيب على النفط في البحرين (٢٠) .

التعرف على المجتمع البحريني

بعد أيام قلائل من وصول بلجريف وزوجته إلى البحرين حل عيد الفطر ، فذهب مع ديلي إلى المحرق في (مركب صغير) تابع للوكالة البريطانية ، للسلام على الشيوخ والكبار ، بينما ذهبت زوجته الاثني لزيارة حرم الشيخ حمد . وكان الشيخ حمد يقدم ضيوفه إلى أفراد العائلة الحاكمة والي مهنتيه من البحرينيين الذين بدأوا يعتبرون

بلجريف المستشار الخاص للشيخ حمد (على حد قول بلجريف) .

في وقت لاحق زار بلجريف وديلي الشيخ عيسى بن علي والد الشيخ حمد وابنيه الشيخ محمد والشيخ عبد الله . كما قام بلجريف في صحبة ديلي بالسلام على بعض التجار والقضاة ، ومن هؤلاء الشيخ قاسم المهزغ قاضي طائفة السنة ، والشيخ خلف العصفور قاضي الطائفة الشيعية (٢١) .

وهكذا في فترة قصيرة استطاع بلجريف التعرف على معالم البحرين وشخصياتها الرئيسة ، والمصالح المتداخلة فيها حتى يتمكن من التعامل مع كل الأطراف حيث انه سيكون مركز العلاقات بينهما والمرجع الوحيد في الشؤون القضائية والتجارية والتعليمية (٢٢) .

في الثاني عشر من أبريل / نيسان ١٩٢٦م بعث الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة برسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين يخبره بأنه رخص لبلجريف تسيير جميع الأشغال الاعتيادية من طرف حكومة البحرين على أساس أن يقوم الوكيل السياسي بالتشاور والتباحث مع بلجريف في الأمور غير الضرورية ، أي الأمور ذات الطبيعة الروتينية البحتة * أما في الأمور المهمة فقد أكد الشيخ بأنه سوف يتشاور مع الوكيل السياسي شخصياً (٢٣) .

لم يلبث ديلي أن غادر البحرين في سبتمبر ١٩٢٦م ، أي بعد ستة اشهر من وصول بلجريف . وبعد أن امضي خمس سنوات في البحرين * وعلى الرغم من خلفية وفظاعة سياسة ديلي في البحرين فقد زعم بلجريف أن ديلي أفاد البحرين اكثر من أي وكيل سياسي آخر " فقد كان له الفضل في الإصلاحات والتعديلات الخارجية بالغوص والإجراءات المتطورة الأخرى " .

وأكثر من هذا علق بلجريف بأن قلة من البحرينيين والعرب هم الذين جاءوا لتوديع ديلي ، ويعلل ذلك بأن العرفان بالجميل صفة نادرة بين العرب والبحرينيين الذين يرى بلجريف انهم " ماديون وغير عاطفيين ولا يحتملون تطبيق النظام ويعارضون أي شيء

يحد من حريتهم الشخصية حتى ولو كان في مصلحتهم " (٢٤) . ولعل هذه الانطباعات لبلجريف منذ البداية تدل على سياسته في المستقبل .

نسي بلجريف ، أو تناسى ، انه في أثناء ثورة العشرين في العراق كان ديلي حاكما للديوانية ، وكانت معاملته الفظة للأهالي سببا لتصعيد الأزمة في العراق ، لدرجة أنه اضطر للهرب في طائرة من الديوانية هربا من الشائرين عليه ، وقد شهدت بذلك جرترودبل التي كانت تتولى مسئولية العمل الاستخباري في العراق مثل لورانس في الحجاز والشام .

أما في البحرين فقد أتاح قانون المستعمرات لديلي صلاحيات كاملة مكنته من السيطرة على كافة أمور الإدارة والقضاء ، وجعلت منه الحاكم الفعلى للبحرين ، مما جعل أهل البحرين يطلقون على فترة عمله هناك (عصر ديلي) مما يدل على سخطهم على تصرفاته (٢٥) .

سلطات بلجريف

يعترف بلجريف بأنه رغم أن الشيخ حمد استقدمه في عام ١٩٢٦ م للعمل في البحرين كمستشار مالي إلا انه لم يعرف بهذا اللقب طوال سنوات عمله في البحرين التي بلغت إحدى وثلاثين سنة ، بل كان الجميع ينادونه بلقب المستشار فقط ويوضح ذلك قوله : وهذا اللقب يغطي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المهام التي كنت أقوم بها " (٢٦) .

كانت المهمة الأولى التي أوكل الشيخ حمد بلجريف القيام بها ، هي مهمة القضاء في محكمة البحرين التي كانت وقتئذ حديثة التكوين . ويبرر ديلي تأمله للقيام بهذه المهمة بما كان لديه من خبره سابقة بعمل المحاكم في مصر وتنجانيقا ، إلى جانب اجتيازه امتحانين في القانون ، أثناء خدمته العسكرية . ومن الواضح أن هذه الوظيفة لم تكن تتناسب مع القضايا التي تثار في مجتمع عربي مسلم وبدوي مثل مجتمع البحرين الذي تحكمه عادات وتقاليد موروثة . كما أن الشيخ حمد استقدمه كمستشار مالي ، وهو العمل الذي كان شيخ البحرين في حاجة لمن يقوم به .

أما المهمة الثانية التي باشرها فكانت تتعلق كما يقول بمشكلات الغوص ، وهذا أيضاً كان شيئاً جديداً بالنسبة لبلجريف ، الذي لم تكن لديه خبرة سابقة بالغوص ومشاكله التي كانت تتصل بالأعراف السائدة بين الناس .

وكان الوكيل السياسي ديلي قبل مغادرته البحرين ، قد وضع قانوناً للغوص تسبب في اعتراض النواخذة (ربانة السفن) والتجار والغواصين ، وأدى إلى مشكلات كان على بلجريف أن يواجهها خصوصاً وأنها تمخضت عن عصيان الغواصين فيما أسماه الأهالي (هدة الغاصة) .

ورغم أن الحكومة كانت ترى أن إصلاح نظام الغوص وتجارة اللؤلؤ يهدف إلى منع استغلال الغواصين إلا أن رد الفعل كان عنيفاً . فقد كان القانون الجديد ينص على تخفيض القروض التي كانت تعطى للغواصين قبل أن يتوجهوا إلى الغوص . وعندما ذهب بعضهم إلى الشيخ عبد الله بن عيسى بمطلبهم في مايو ١٩٣٢م أحالهم إلى المستشار بلجريف الذي قام باعتقال عدد منهم ، رغم أن الشيخ حمد كان قد طلب من أخيه " أن يطيب قلوب الغواصين " الأمر الذي فجر الموقف حيث تظاهرت مجموعة منهم وهاجموا مركز الشرطة وافرجوا عن زميل لهم معتقل ، فأمر بلجريف (الذي كان يرأس الشرطة لغياب قائد الشرطة عن البلاد) بإطلاق النار على المتظاهرين الذين سقط منهم بعض الضحايا رغم اعتراف الوكيل السياسي بأن القروض التي كانت تعطى للغواصين كانت متدنية خصوصاً وإن الكساد بدأ يؤثر على سوق اللؤلؤ . وقد هز الحادث المسؤولين البريطانيين لدرجة أن أحد أعضاء البرلمان البريطاني وجه سؤالاً إلى وزير الخارجية عن الحادث وتصرف المستشار البريطاني لشيخ البحرين (٢٧) . بعد هذه الحوادث أسس الشيخ حمد مجلس الغوص .

مع حلول عام ١٩٣٢م اضطربت تجارة اللؤلؤ بسبب منافسة اللؤلؤ الصناعي والكساد الاقتصادي العالمي ، حتى عجز أصحاب السفن (النواخذة) وتجار اللؤلؤ (الطوايش) عن توفير الأموال لتجهيز أسطولهم (أسطول الغوص) ، ولم يكن مركز الحكومة المالي يسمح بإقراضهم (٢٨) .

وكان من آثار قانون الغوص الجديد تقليل نسبة الفائدة إلى جانب تقليص المبلغ الذي يُعطى لكل غواص ووضع نظاماً للحسابات . وكان بلجريف يرأس اجتماعات مجلس الغوص ومنها تعلم الكثير من أنظمة وقوانين الغوص رغم انه اعترف بأنه لم يكن يملك خبرة ومعرفة بشئون اللؤلؤ (٢٩) .

أما القضايا المتعلقة بالزواج والميراث فإنها كانت تحال إلى قضاة الشرع للحكم فيها طبقاً للشريعة الإسلامية (٣٠) . في حين أن القضايا الأساسية الأخرى كانت تعرض أمام الشيخ سلمان نفسه والذي كان يجلس مع الوكيل السياسي في محكمة القضايا المتنوعة التي كان يرفعها مواطنون بحرينيون ضد الأجانب، وكانت الدعاوى تسمع في محكمة الوكالة البريطانية حتى مع ازدياد عدد الأوروبيين والأمريكيين وشعوب دول الكمنولث.

وكان بلجريف يعزز مقدراته على القيام بدور القاضي في محكمة البحرين بما شاهد في محاكم مصر وتنجانيقا، وارث والده المحامي، وباستخدام العقل حين لا يكون هناك قانون جنائي مكتوب كما في البحرين ؛ ولذلك كان يستخدم القانون المطبق في الهند والمستعمرات . ويلاحظ بعض الباحثين أن قيام بلجريف بمهمة القاضي لم يثر غضب الأهالي ، لأنه كان محايداً ، ولم يكن متحيزاً للطرف دون آخر لأنه ليس من أهل البلد . ولذلك رفع الأهالي العرائض من اجل إعادة بلجريف إلى المحكمة حين تغيب عنها فترة من الزمن (٣١) . ثم لم يلبث أن أصبح قائداً للشرطة وذلك عندما رجع قائد الشرطة الإنجليزي إلى بلاده فقرر الشيخ حمد أن يتسلم بلجريف منصبه مؤقتاً ، ولكنه ظل في ذلك المنصب كقائد لشرطة البحرين حتى عام ١٩٥٥ م (٣٢) . وكانت هذه مسئولية أمنية حساسة .

وعلاوة على ما سبق فمن المهام الرئيسية التي تولاهها بلجريف إدارة بلدية المنامة التي كان الوكيل السياسي ديكسون Dixon قد أسسها في عام ١٩١٩ م طبقاً لنظام البلديات في العراق، كما تولي بلجريف شئون بلدية الطابو لتسجيل الأراضي وتخطيطها، كما شملت صلاحياته شئون الأوقاف بعد أن تحولت من الأهالي إلى الحكومة (٣٣) .

كما كانت مارجوري زوجة بلجريف تشرف على إدارة مدارس البنات . وقد وصلت الثقة بها إلى درجة أن بعض آباء الشبان يتصلون بها لكي تزكي لهم بعض الطالبات ممن يصلحن زوجات لأبنائهم ولكنها لم تتحمل قط مسئولية الترتيب للزواج كما كانت تقوم بالوساطة لدى أهل المدرسات العربيات اللائي كن يعملن في مدارس البحرين إذا أراد أحد البحرينيين الزواج من إحداهن (٣٤) .

هكذا اتسعت مهام بلجريف بهدف تأكيد السيطرة على مقدرات البحرين، حتى لقد انتقد نائب سكرتير حكومة الهند في الإدارة الخارجية والسياسية اتشيون أسلوب إدخال الإصلاحات في البحرين في رسالة منه إلى المقيم السياسي في البحرين في ٢٨ مايو ١٩٢٩م ، ذكر فيها أن إدخال الإصلاحات في البحرين كان القصد الأساسي منه إزالة السمات السيئة للحكم العربي السيئ ، ولكن الحالة كما هي الآن تجاوزت الهدف الأصلي المحدد ، حيث يوجد في البحرين الآن مستشار مالي بريطاني، ومدير شرطة بريطاني، ومدير جمارك بريطاني، أي مجرد إدارة بريطانية فعلاً أكثر من أي ولاية هندية عادية. وهذه الملاحظات تعني أن البحرين أصبحت مستعمرة Colony مثل عدن وهذا ما لا تريده بريطانيا .

وأضاف انه يوجد خطر واضح من أن هذا النموذج من السيطرة المباشرة على كل شيء يجعل الحكام العرب الصغار تتجه عقولهم وأفكارهم بشكل متزايد نحو ابن سعود باعتباره اعظم الشخصيات العربية، وقد يكون خوفهم من المشاريع السعودية اقل من خوفهم من فقدان شخصيتهم العربية والمحلية مقابل نظام غربي غير ملائم مهما كان كفؤاً ومفيداً كنظام .

وعلى ضوء وجهة النظر هذه طلب نائب سكرتير حكومة الهند من المقيم السياسي البريطاني في الخليج أن يبحث مشكلة التدخل البريطاني في إدارة البحرين برمتها ، بهدف تقرير مدى إمكانية التراجع عن الخطوات التي تم اتخاذها (٣٥) .

العلاقة الشخصية بين بلجريف والشيخ حمد

كان بلجريف يحرص على التقرب للشيخ حمد حتى يصل إلى قلبه ، ومن اجل التقرب من شيخ البحرين أطلق بلجريف على ابنه اسما بحرينياً (حمد) إلى جانب اسمه

الإنجليزي (جيمس) أثناء الحرب العالمية الثانية كان بلجريف يسافر إلى الهند من حين لآخر لزيارة ابنه الذي كان يدرس في إحدى مدارس كشمير الخاصة (٣٦). ومن ذلك أيضاً أنه عندما توفي الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (والد الشيخ حمد) في ٩ ديسمبر ١٩٣٢ م، وأصبح بذلك الشيخ حمد الحاكم الوحيد والمطلق للبحرين، واعترفت به حكومة الهند رسمياً في احتفال حضره المقيم السياسي البريطاني نيابة عن نائب الملك في الهند، فما كان من بلجريف إلا أن انتهاز هذه الفرصة لإقامة احتفالات ومهرجانات ومواكب مع حفل تتويج للشيخ حمد، كان الأول من نوعه. وقام بلجريف وزوجته بالإعداد لحفل التتويج وصناعة العرش الذي سيجلس عليه الشيخ حتى بدا الشيخ حمد في هيئة ملكية مهيبه، وحضر الوكيل السياسي وموظفو الوكالة في زي الاستقبال الرسمي كما حضر رجال القوة الجوية والبحرية الملكية البريطانية بملابسهم العسكرية الكاملة (٣٧).

لذلك لا عجب إذا اعترف بلجريف أن الشيخ حمد أعطاه حرية التصرف في بعض الأمور المهمة لكنه كان يعترض على بعض من إجراءاته قد لا تجد التأييد من جانب عائلة آل خليفة أو لا تنال رضا الشعب (٣٨).

كان من أهم الأعمال الجريئة التي أقدم عليها بلجريف، وترجع أهميتها إلى مخالفته لما تعود عليه الأهالي كمسلمين، تغيير العمل بالتقويم الهجري إلى التقويم الميلادي، وذلك في عام ١٩٥٣ م وصارت ميزانية الدولة منذئذ تعد طبقاً للتقويم الميلادي (٣٩).

ومثلما نال بلجريف الحظوة لدى شيخي البحرين (حمد وسلمان) فقد امتدت الحظوة إلى ابنه جيمس أو (حمد) الذي عاد إلى البحرين في فبراير ١٩٤٨ م بعد أن أنهى خدمته العسكرية بالشرطة البريطانية في فلسطين، حيث كان يعمل في دائرة التحقيقات الجنائية بالقدس، وبعد أيام من عودته عينه الشيخ سلمان في شرطة البحرين التي عمل فيها لمدة سنة تقريباً، ثم أوكلت إليه حكومة البحرين العمل في وظيفة قياس سعة وحجم وفحص النفط الموجود في الخزانات. وعلى ظهر السفن. وقد استفاد

جيمس من هذا العمل حيث اكتسب معلومات جيدة عن تجارة النفط . وبعد أن ذهب إلى لندن وحصل على درجته الجامعية من كلية الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن ، عمل لفترة في دائرة العلاقات العامة في شركة نفط البحرين (بابكو) حتى عينه الشيخ سلمان مديرا للعلاقات العامة في حكومة البحرين (٤٠) . وقد شمل هذا المنصب التنظيم والإشراف على إذاعة البحرين التي بدأت تبث برامجها في شهر أغسطس ١٩٥٥ م ، ورغم أن السلطات البريطانية كانت تريد لها على غرار هيئة الإذاعة البريطانية BBC في سنوات الحرب إلا أن وجهة نظر حكومة البحرين هي التي انتصرت ، وأصبحت المؤسسة الأكثر شعبية في البلاد كما يقول بلجريف .

ولم يكتسب بلجريف ثقة شيخى البحرين فقط بل انه كذلك كسب ثقة ورضا الحكومة البريطانية التي أنعمت عليه في يونيو / حزيران ١٩٥٢ م بوسام فارس ، حسب الرتب العسكرية للإمبراطورية البريطانية . وفي يونيو / تموز ١٩٥٢ م سمح له الشيخ سلمان بالسفر إلى بريطانيا لمدة عشرة أيام لحضور حفل تقليد الأوسمة في قصر باكنجهام ، ولم يكن يتوقع الحصول على لقب (سير) على حد قوله ، وعندما أخبره المقيم السياسي البريطاني في البحرين بالخبر السار شعر بها مفاجأة من اسعد المفاجآت التي مر بها طوال حياته (٤١) .

ولاء بلجريف بين بريطانيا وشيخ البحرين

في مقدمة الأمور (التساؤلات) التي يثيرها استخدام حكام أقطار عربية لأجانب تحت مسميات مختلفة مثل مسمى مستشار مدى ولاء هؤلاء الأجانب للحاكم الوطني وهل إخلاصه يكون موجهاً في الأساس للدولة التي ينتمي إليها أم للقطر الذي يعمل به ويتلقى راتبه من خزانتها ، وقد ظهر ذلك بوضوح في مصر والسودان والعراق والأردن . وهذه المسألة هي التي سيحاول هذا البحث دراستها والتعرف على حقيقتها بالنسبة لولاء بلجريف بين بريطانيا وشيخ البحرين وقد خصص بلجريف لهذه المسألة الفصل الثاني عشر من مذكراته ، فهو يعترف بان إحدى المشكلات الشخصية التي عانى منها كانت حسب قوله " التوفيق بين ولائى للشيخ وانتمائى أو تبعيتى لبريطانيا ، ولم يكن

ذلك أمراً سهلاً خصوصاً عندما يختلف الشيخ مع البريطانيين " .

وفي محاولة منه لتحسين صورته يذكر انه في معظم الأحيان كان رأيه يتفق مع رأي الشيخ عندما يحدث خلاف بينهم ، إذ يقول : حيث كانت السلطات البريطانية تتجاهل كوني موظفاً (مستشاراً) عند الشيخ ، وتتوقع مني أن أساندها دائماً ولا تتقبل بسهولة أي نقد مني لسياساتها أو لفت نظرها إلى خطأ تلك السياسة فرغم أن سلطة كل من المقيم السياسي البريطاني في الخليج والوكيل السياسي في البحرين تعتبر أعلى من سلطتي ، وإن بعض الوكلاء السياسيين في السنوات التالية كانوا من الشباب قليلي الخبرة ، إلا أنني نجحت بصفة عامة في مهمتي بتهذيب الشيخ عندما ترتكب السلطات البريطانية أموراً غير لبقة أو مقبولة ، فأقوم بإقناعها باتباع طريقة أكثر اعتدالاً (٤٢) .

وسوف نرى كيف أن بلجريف كان استعمارياً بريطانياً ، أولاً وقبل كل شيء ، وسجل وظائفه السابقة خدمة الاستعمار ، ولذلك فقد جاء في مقدمة مطالب الحركة الوطنية في البحرين التخلص من بلجريف ، ومن ثم كانت نظرتهم إلى الحركة الوطنية التي كان ينتقدها ويشكك في مصداقيتها.

فهو يرى أن انبثاق الوعي السياسي بين الشباب المتعلم يرجع إلى منح الشيخ سلمان الترخيص لافتتاح الأندية التي أصبحت " للأسف أماكن لتجمع الفئة المثقفة ومراكز سياسية لها مع انه من المفترض فيها إلا تمارس أي نشاط سياسي حسب قوانين قيامها " .

كما كان يرى انه مما أثر على أفكار الشباب العلاقة المتزايدة المتنامية بين البحرين ومصر ، حيث قررت حكومة البحرين استقدام بعض المديرين والمدرسين من مصر ، حيث يقول بلجريف : " رغم أنني أشك في حكمة هذا القرار " . واخذ عدد المدرسين المصريين في الازدياد ، وكان يرى أن هؤلاء المدرسين " مبشرون متحمسون ومخلصون للمبادئ والأفكار الخطيرة للناصرية " بالإضافة إلى إبتعاث حكومة البحرين لعدد من الطلاب للدراسة الجامعية في مصر " واشترك بعض هؤلاء في المظاهرات السياسية " (٤٣) .

ومما زاد من السخط الشعبي في البحرين ما أصاب القضية الفلسطينية في مايو ١٩٤٨م حيث اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة إسرائيل وتوقع بلجريف حدوث مشكلات في البحرين فاتخذ كل الاحتياطات للتصدي لأية مظاهرات أو اضطرابات.

وبعد أيام رست حاملة الطائرات الأمريكية ريندوفا Rendova ، بالبحرين وأرسل قائد السفينة ستين دعوة إلى الرجال البارزين من البحرينيين لحضور حفل شاي على ظهر السفينة (دون استشارة بلجريف ؟) ولم يلب الدعوة سوى خمسة أشخاص . أما بقية المدعويين فقد أرسلوا خطاباً وقعوه جميعاً ذكروا فيه انه نظراً لموقف الحكومة الأمريكية من فلسطين ، فانهم لا يرغبون في تلبية تلك الدعوة . وقد وصف بلجريف هذه الرسالة بأنها كانت " وقحة جداً " أثارت الذعر في الوسط البحريني ، ولو كان القبطان استشاره لنصحه بعدم الإقدام على ذلك لخبرته بما سيحدث ، وقام بتهدئة انفعالات رجال البحرية (٤٤) .

عندما ظهرت الهيئة التنفيذية العليا شكك بلجريف في ادعائها بأنها تمثل الشعب البحريني ، وعبر عن عدم ثقته في قادة الهيئة ، واتهمهم بأنهم لم يتحركوا بدافع المصلحة العامة ، وانه أصيب بخيبة أمل كبرى عندما تبين له أن الكثير من المشاريع والخدمات التي عمل مخلصاً على تحقيقها كالتهليم والأمن والصحة أصبحت مواضيع للهجوم من جانب من استفادوا منها " (٤٥) .

ويذكر بلجريف انه خلال عام ١٩٥٥م ازداد الوضع السياسي في البحرين سوءاً بسبب حدة وضراوة اجتماعات الهيئة ، خصوصاً أن مصر في ذلك الوقت كانت تقوم بدور فعال في تصعيد الموقف في البحرين ، حيث شنت إذاعة صوت العرب حملات عنيفة ضد بلجريف شخصياً وضد الإمبريالية البريطانية في الخليج ، مما دعاه إلى توجيه اللوم للقاهرة بدعوى إنها لم تكن تثير المشاكل في محمية أو مستعمرة بريطانية (على حد قوله) بل في إمارة عربية يحكمها أمير عربي ، وانه لم يكن مجدياً معاداتها لحكام الخليج مهما بلغت كراهيتها لبريطانيا . ونسى بلجريف أن حكام الخليج لم يكونوا

مستقلين بل كانوا يخضعون للسيطرة الاستعمارية البريطانية ، ولذلك فقد استمرت الصحف المصرية والسورية في مهاجمة بلجريف ومساندة الهيئة من جانب مصر التي كان رئيسها جمال عبد الناصر يحظى " باستقطاب شعبي اكثر من أي زعيم عربي آخر في العالم العربي من قبل المثقفين والفئات المتعلمة مما أعطى دفعة قوية للهيئة وزاد من حماس وطموحات أعضائها " (٤٦) .

بمرور الوقت ، ازدادت المطالبة الشعبية في البحرين بالاستغناء عن (المستشار) ومغادرته البلاد خصوصاً ، وانه في يوم الجمعة ٢ مارس ١٩٥٦ م ورد عبر الإذاعة نبأ قيام الملك حسن عاهل الأردن بعزل جلوب باشا بصورة مفاجئة ، وكان لذلك النبأ صدى واسع في البحرين ، وكان حديث جميع الأوساط . وفي نفس اليوم وصل إلى البحرين وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في طريقه من لندن إلى باكستان ، واستقبله في المطار الشيخ سلمان ، بمصاحبة الوكيل السياسي في البحرين سير برنارد باروز Burrows ولكن الجماهير أساءت استقبال الضيف وأهانته ، وتعمدت الأمور اثر ذلك واشتدت حرارة الجو السياسي وأصدرت الهيئة بيانا باللغتين العربية والإنجليزية ، اعتذرت فيه عما بدر من المواطنين أثناء زيارة الوزير البريطاني ، وفي نفس الوقت طالبت بعزل بلجريف رغم إنها لم تذكر أي سبب معقول (ممثل للاستعمار يكفي للعزل ؟) .

بعد ذلك ازدادت الأمور سوءاً ، وساد البلاد إضراب لمدة أسبوع ، وكثرت الاضطرابات في المدينة ، ففرض حظر التجول ليلاً ، وتوقفت المواصلات وأصبحت الحياة في البلاد شبه مشلولة (٤٧) .

المعارضة لسياسة بلجريف

إن المعارضة لوجود بلجريف وسلطاته الواسعة لم تتأخر كثيراً بعد تعيينه . فعندما حصل ، في صيف ١٩٢٨ م على أول أجازة له لمدة ثلاثة شهور ، اعترف بأن القلق بدأ يساوره وهو خارج البحرين ، بوجود معارضين يرغبون في عدم عودته إلى البحرين . فقد كان من المفترض أن يتولى بلجريف إدارة المالية فقط ، ولكن خطاب التعيين شمل دوائر أخرى ومهام عديدة ، الأمر الذي أدى إلى مركزية فردية وسلطة كاملة ، مما أثار

الاعتراضات على تصرفاته التي ازدادت منذ أواخر الثلاثينيات ، وخلال الأربعينيات والخمسينيات ، حيث كانت الاعتراضات منصبة على أن المساوئ كلها سببها بلجريف ، هذا على الرغم من أن بعض التجار كانوا يعتقدون انه الشخص الوحيد القادر على إدراك حاجة البحرين إلى الإصلاح والتطور ، إلا أن الأغلبية لم ترفي بلجريف إلا صورة المستعمر ، وان الإصلاحات التي يريد تنفيذها إنما هي خدمة للاستعمار البريطاني ، أولاً وقبل كل شيء ، ومن ثم كان عزله في مقدمة المطالب السياسية (٤٨) .

فقد كانت بريطانيا بعد ضعف مركزها على الساحل الفارسي تريد تقوية مركزها على الساحل العربي من الخليج لأهميته النفطية ، إلى جانب موقع البحرين الاستراتيجي الهام على الطريق إلى الهند . ولذلك قررت ضرورة ألا تضيق منها البحرين . وكان الهدف من الإصلاحات تهيئة البحرين لهذا الدور . إلا أن معظم الأطراف لم تكن تؤيد هذا الاندفاع البريطاني ، فنجد أن سكرتير الخارجية في حكومة الهند عندما زار البحرين في عام ١٩٢٧م لتقييم الإصلاحات كان يري أن هناك اندفاعاً سريعاً من جانب بريطانيا لتنفيذ الإصلاحات ولهذا طالب بالتريث " وإلا فان الواجهة العربية سوف تسقط ولن تبقى سوى جزيرة إنجليزية في الخليج " (٤٩) .

عندما أصدرت الهيئة التنفيذية العليا منشورا تطالب فيه بعزل بلجريف ، لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تدعو فيها إلى ذلك ، فقد تكرر هذا الطلب عدة مرات سابقة . وكان طلب عزله يرجع أساساً إلى كراهية مركزه كمستشار بريطاني أوحد لحاكم البحرين ، إلى جانب ما تجمع في يديه من سلطات عديدة ، مما زاد من مركزية الإدارة أكثر من اللازم ، وهذا أدى بدوره إلى تأخر تصريف الأمور من مكتبه ، إلى جانب تقدمه في السن ، وطول مدة بقائه في هذا المنصب مما يشبه الاحتكار ، فقد بلغ الستين واميضي ثلاثين سنة كاملة في هذا المنصب . ولقد اعترف المقيم السياسي سير برنارد باروز B. Burrows في رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية بصحة كل ذلك ، ولكنه ادعى أن ما أدى إلى انتشار نقد المستشار يرجع إلى أسباب ودوافع شخصية من جانب أولئك الذين لم يحصلوا على ما كانوا يريدون من أمور ومطالب شخصية من الحكومة ،

وأضاف المقيم أن عزل القائد البريطاني جلوب Glubb من الأردن سوف يقوي بدرجة خطيرة الحملة الداعية إلى إبعاد بلجريف.

وكان المقيم باروز يعتقد أن في نية بلجريف البقاء في منصبه طالما بقي الحاكم الحالي على قيد الحياة أو في الحكم، لأنه يعتمد اعتماداً كلياً على بلجريف وقد يرفض فكرة تخليه عن منصبه.

كما كان باروز يرى انه من المشكوك فيه للغاية ضمان تعيين شخص بريطاني آخر كمستشار بعد رحيل بلجريف؛ ذلك انه إذا قبل الحاكم فكرة تشكيل مجلس مصغر لمشورته، والقيام بدور حلقة الاتصال بينه وبين الشعب، فان ذلك سوف يتولى بعض مهام بلجريف، ويخفف العبء عنه وبالتالي كان باروز يرى أن ذلك أمر طيب ولكنه كان يعتقد أن موقف الحكومة البريطانية يجب ألا يتجاوز الموافقة على استقالته (٥٠).

وبناء عليه صدر أمر مكتبي Office Order من مكتب المستشارية في البحرين في ١٣ أغسطس / آب ١٩٥٦م بأن المستشار طلب من الحاكم قبول استقالته من حكومة البحرين، وقد قبل الحاكم طلبه بعد تردد شديد، وسوف يحيل الحاكم مهامه في الجزء الأول من العام التالي بمجرد تنفيذ الترتيبات الإدارية المقترحة في بيان ٩ يونيو / حزيران ١٩٥٦م ثم يقوم بلجريف بأجازة قبل تقاعده (٥١).

ويبدو أن الحكومة البريطانية أدركت أن بلجريف هو السبب الرئيسي في إثارة المشاعر بين البحرينيين، ولذلك رأت المقيمية إزاحته بعد أن أصبح (حسب المقالات والمنشورات) السبب الرئيسي في كل ما حدث بالبحرين، ولذلك تعرض لضغوط من اجل تقديم استقالته وحفلت الصحف بعناوين شامته "سقط بلجريف" و "أقيل الرجل القوي" وبدأ الناس ينفضون من حوله (٥٢).

من الأمور التي تولاها بلجريف في البحرين، ولم يكن له خبرة بها، وترتب عليها المشاكل، موضوع النفط. ففي آخر عام ١٩٣٢م اكتشف النفط في البحرين، ومع تدفق النفط أصبح للمستشار بلجريف دور جديد في النشاط الاقتصادي والتجاري في

البحرين ، فقد اخذ التجار يتقربون إليه للفوز باحتكار العمليات المرتبطة بعملية التنقيب عن النفط، كما أدى ظهور النفط إلى ظهور طبقة جديدة من العمال قدمت من أهالي البحرين أو من خارجها ، وأثارت الاضطرابات التي صحبتها أعمال عنف ، ذلك أن بلجريف هو الذي تولى التفاوض عن حكومة البحرين مع شركات النفط . ولعدم خبرته في هذا المجال تسبب في خسارة كبيرة للبحرين لصالح الشركة . فقد دأبت شركة بابكو (شركة نفط البحرين) على اضطهاد أبناء البحرين وإبعادهم عن المراكز الهامة ، وكذلك خفض أجور الوطنيين ، وقد تخلت حكومة البحرين عن حقها في متابعة سير أعمال الشركة وحساباتها .

في عام ١٩٥٦م ، وإزاء ازدياد المطالبة بالاستغناء عن بلجريف بعد أن امضي في الخدمة في البحرين ثلاثين سنة واصبح في الحادية والستين من عمره ، قرر بلجريف الرحيل وابلغ الشيخ سلمان بأن الوقت قد حان لتقاعدته ورغبته في إعفائه من الخدمة فوافق الشيخ على أن أغادر البحرين في خريف ١٩٥٧م (٥٣) .

لم يكن من الممكن أن يظل الشعب في البحرين بمنأى عما يحدث في بلدهم أو في البلاد العربية الأخرى مثل فلسطين (كما رأينا) . وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في أواخر أكتوبر ١٩٥٦م خرجت المظاهرات الشعبية المؤيدة لمصر تطالب بخروج المحتلين منها معبرة عن غضبها على الدول التي تحالفت ضد مصر . وهاجم المتظاهرون الشركات البريطانية العاملة في البحرين، ونقلت الجاليات الأوروبية من المنامة إلى عوالي والجفير، ونظم إضراب عام في أول نوفمبر احتجاجاً على العدوان مما أصاب الحياة بالشلل حيث انقطعت المواصلات بين مدن وقرى البحرين (٥٤) .

في مارس ١٩٥٧م - وبعد أن تم الاتفاق على استعفائه - أرسل بلجريف خطاباً إلى رتشيز Riches ، أحد كبار المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية ، بأن حاكم البحرين لا يرغب في الحقيقة في اعتزاله الذي كان قد تقرر في الصيف السابق ، ولما كان هناك إجماع على أن بلجريف هو سبب الاضطرابات التي اندلعت في البحرين ، فقد حاول تبرئة نفسه من هذا الاتهام وإلقاء اللوم على المقيمة بدعوى أنها لم تساند الحاكم أبان

الاضطرابات ، وأنه لو كانت المقيمة قد ساندت الحاكم لاستطاع الأخير القضاء على لجنة الاتحاد الوطني ولا يمكن تجنب الأضرار التي نجمت عن نشاطها .

ونظراً لخطورة الادعاءات التي ذكرها بلجريف عن سياسة الحكومة البريطانية في البحرين وموقف المقيمة على وجه الخصوص ، فقد استطلعت الخارجية البريطانية رأي المقيم باروز Burrows ووجدت أن رأي المقيم يتفق مع رأيها في أن العمل المبكر ضد لجنة الاتحاد الوطني كان من الممكن أن يغضب العناصر المعتدلة والتي يعتمد عليها الاستقرار في البحرين .

وكان المقيم البريطاني يرى أن التجار المعتدلين يشكون في نوايا الحاكم ، وأن هذه الشكوك سوف تزداد بدرجة كبيرة إذا تأجل رحيل بلجريف ، ولذلك فإنه رغبة من الحكومة البريطانية في عدم تكرار أحداث صيف ١٩٥٦ م فإنه لم يكن أمامها سوى :

أ - إما اعتزال بلجريف ومغادرته البحرين في يونيو (كما كان مقرراً) .

ب - وإما فقدان السلطة البريطانية لأصدقائها من البحرينيين (٥٥) .

ومن أجل حفظ ماء الوجه لعزل بلجريف أو استقالته فقد اجري فحص طبي له في ١١ أبريل / نيسان ١٩٥٧ م ، وتبين انه مصاب بورم في المثانة يجب استئصاله فوراً ، وأعلن راديو البحرين انه سيعود إلى الوطن طلباً للعلاج وأنه منح أجازة مرضية لهذا الغرض . ولم يعلن شيء عن عودته وان الحاكم يأمل في أن يعود بلجريف - بعد أجازة قصيرة في بريطانيا - لإنهاء عمله في البحرين قبل تقاعده في يونيو ٥٦ .

الرحيل

في الصباح الباكر من يوم ١٨ أبريل ١٩٥٧ م غادر بلجريف وزوجته وابنتهما بالتبني البحرين ، وكان في وداعهم في المطار المئات من البحرينيين والأوروبيين " ووصلوا إلى لندن مساء نفس اليوم ، بعد أن امضي إحدى وثلاثين سنة منذ وصوله إلى المنامة في مارس ١٩٢٦ .

بعد هذه التجربة الطويلة يعترف بلجريف بان بريطانيا التي كانت تسيطر على الخليج قد فرضت احترامها لا بأسلوب قوة السفن المزودة بالمدافع الذي أصبح لا يواكب العصر الحديث في الإقناع ، ولكن بواسطة الرجال الممثلين لها في المنطقة والذين يفهمون طبيعة العرب (٥٧) .

هذا الاعتراف من جانب بلجريف جعل الباحثين يتوصلون إلى نتيجة مؤداها أن الوكالة البريطانية في البحرين كانت تنوي السيطرة الكاملة على الجمارك والشرطة والقضاء ، وبالتالي التدخل الكامل في أمور البحرين الداخلية والخارجية تمهيداً لتطورهم وتنفيذاً لخطّة بريطانية الهدف منها انتقال مقر الوجود السياسي والعسكري البريطاني في الخليج من الأراضي الفارسية إلى البحرين العربية (٥٨) ، أي أن الأسلوب تغير ، وحلت الدبلوماسية محل العنف السياسي . ورغم إرسال بريطانيا رجالاً يختلفون في مظهرهم عن رجال المقيمة والوكالة إلا أن الهدف الرئيس يظل واحداً لا يتغير أو على حد وصف أحد الباحثين أن وظيفة المستشار كانت يدا يغطيها القفاز المحلي لكي تبقى الأراضي العربية تحت سيطرة بريطانيا " أي استبدال نصائح المستشار بأوامر الوكيل السياسي " (٥٩) .

في ٢٤ مايو ١٩٥٧م أبلغت المقيمة البريطانية في الخليج وزارة الخارجية البريطانية بأنه لا يزال هناك قدر كبير من الشك حول ما إذا كان بلجريف سيعود إلى البحرين ، وإذا كان الأمر كذلك فمتى ؟ وإلى أي مدة ؟ . وذكر المقيم أن آخر ما وصله من أنباء أنه تقرر حصول بلجريف على شهر للنقاهة مما جعله يعتقد أن بلجريف لن يستطيع العودة إلى البحرين قبل نهاية صيف هذا العام ، ومع ذلك فإن ابنه جيمس لا يزال يعطي انطباعاً بأن بلجريف ينوي العودة لمدة شهر أو نحوه للتنظيم والتسليم ، ولا يزال من المتعذر على الأطباء في البحرين الحصول على بيان من الطبيب الذي عالجه في لندن .

في هذه الأثناء كان حاكم البحرين يؤخر تعيين سميث Smith كسكرتير ، وكان هذا الوضع - في نظر المقيم - غير مرضٍ . فقد شكّا الشيخ عبد الله - عم حاكم الكويت - بلهجة شديدة من نقص التنسيق والسلطة في الحكومة . وقد تحدث الوكيل السياسي مع

الحاكم حول هذا الموضوع ، كما وعد المقيم بإثارة الموضوع مع الحاكم حيث يبدو أن الحاكم كان لا يزال يأمل في عودة بلجريف ، ليس للتسليم ، ولكن لاستئناف العمل ؛ ولذلك كان المقيم يرى أن الشيء الذي سيحرك الشيخ سيكون خطاباً من بلجريف نفسه ، يقول فيه : انه غير قادر على العودة مرة أخرى لتسلم العمل ، أو على الأقل انه لن يستطيع العودة إلا بعد نهاية الصيف . وبعد ذلك اضطرب العمل في الحكومة ، ولذلك طلب المقيم من الخارجية البريطانية الاتصال ببلجريف وحثه على الكتابة في هذا المعنى حيث إن الجميع في البحرين غير متأكد من نوايا بلجريف " وهذا يسبب قدراً كبيراً من الصعوبة للحكومة ولكل شخص يتعامل معها " (٦٠) .

خليفة بلجريف

عندما يئس حاكم البحرين من عودة بلجريف لمزاولة عمله ، وإزاء ضغط ومساعي كل من الوكيل السياسي والمقيم السياسي ، ابلغ حاكم البحرين الوكيل السياسي في ٣٠ مايو ١٩٥٧م بأنه إذا لم يكن لدى الوكيل السياسي اعتراض ، فانه يقترح إعلان تعيين سميث سكرتيراً للحكومة خلفاً لبلجريف ، خصوصاً وانه بعد سفر بلجريف كان سميث يقوم بعمل المستشار بالنيابة ، وقد رد الوكيل السياسي على حاكم البحرين بان ذلك سيكون عملاً ممتازاً ، وسيكون له اثر طيب في البحرين ، طالما انه كان هناك شك كبير في عودة بلجريف ، وان الحاكم أدرك انه حتى إذا استرد بلجريف صحته بعد العملية والنقاهة ، فانه لن يكون قادراً على مزاولة مهامه كما كان في الماضي . وبدأ حاكم البحرين يوجه خطابات إلى سميث كسكرتير في أول يونيو ١٩٥٧م ، واصدر سميث قراراً إدارياً بأنه أصبح سكرتيراً للحكومة ، وانه ، منذ ذلك الوقت ، سيطلق على (المستشارية) اسم (السكرتارية) (٦١) .

الهوامش

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٠٣

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) وثائق وزارة الهند : IRO Bahrain 1908-1928 Memo B396

(٤) جمال زكريا قاسم: مرجع سبق ذكره ص ١٩٩

(٥) مي الخليفة: سبز اباد ورجال الدولة البهية (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨) ص ٤٨٥ عن: وثائق وزارة الهند IOR/R/15/2/73 وتوجد الترجمة الإنجليزية الكاملة للرسالة ضمن الملاحق في مرجع مي الخليفة ص ص ٦٦٤-٦٧٠

(٦) مي الخليفة : بلجريف السيرة والمذكرات (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٠م) ص ص ١٣-١٤

* القجار قبيلة تركمانية كان ينتمي إليها الزعيم أغا محمد خان الذي سيطر على أقاليم فارس واتخذ من طهران عاصمة له ، وخلفه ابن أخيه بابا خان باسم فتح الله شاه وهو يعتبر أول شاه على فارس من أسرة القاجار . انظر : محمود صالح منسي : معالم تاريخ الشرق الإسلامي في العصور الحديثة (القاهرة ١٩٧٧م) ص ٥٦

(٧) رسالة المقيم برقم S-٧١٦ بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٢٣م ضمن ملاحق مي الخليفة : السيرة والمذكرات ص ص ٤٥٢-٤٥٣

(٨) تشارلز بلجريف : مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً (بيروت ، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ص ص ١٣-١٤ .

(٩) نفس المرجع ص ١٤

(١٠) نفس المرجع ص ١٥

(١١) مي الخليفة: بلجريف السيرة والمذكرات ص ٤٠

(١٢) مذكرات بلجريف ص ١٦

(١٣) (Records of Bahrain Vol Iv PP 289-290)

(١٤) برقية رقم ٣١٩٠ بتاريخ ١٧/٩/١٩٢٥م (Ibid P. 292)

(١٥) برقية من المقيمة البريطانية في الخليج من بوشهر إلى إدارة الشؤون الخارجية في سملا في الهند بتاريخ ٣٧٨ ١٠ أكتوبر ١٩٢٥م (Ibid PP 293-295)

(١٦) برقية رقم ١٤٢ في ٢٣ أكتوبر ١٩٢٥م من حكومة الهند إدارة الشؤون السياسية والخارجية في سملا إلى المقيم السياسي في بوشهر، برقية من المقيم السياسي في بوشهر إلى بلجريف في ٢٨ أكتوبر ١٩٢٥م (record of Bahrain Vol. VI P. 296)

- (١٧) مذكرات بلجريف ص ١٧
- (١٨) نفس المرجع ص ٢٢
- (١٩) نفس المرجع ص ٢٣
- (٢٠) نفس المرجع ٢٦-٢٥
- (٢١) نفس المرجع ص ص ٣١-٣٤
- (٢٢) مي الخليفة: السيرة والمذكرات ص ٨٨، ٨٩
- (٢٣) Records of Bahrain Op. Cit, Vol 4 P 297
- (٢٤) مذكرات بلجريف ص ٤٩
- (٢٥) مي الخليفة سبز اباد ص ٤٣٥ حواشي ٢، ٣، ٤
- (٢٦) مذكرات بلجريف ص ٢٧٥
- (٢٧) سعيد الشهابي: البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية (دار الكنوز الأدبية - بيروت ١٩٩٦م) ص ص ٩٤-٩٧
- (٢٨) مذكرات بلجريف ص ٧٢
- (٢٩) مذكرات بلجريف ص ٧٨
- (٣٠) المرجع نفسه ص ٣٩-٤٢
- (٣١) مي الخليفة - السيرة الذاتية والمذكرات ص ٩١
- (٣٢) مذكرات بلجريف ص ٤٣
- (٣٣) نفس المرجع ص ١١١
- (٣٤) نفس المرجع ص ٨٥
- (٣٥) وثيقة رقم F.144-M29 من سملا بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٢٩م بعنوان الإدارة البريطانية في دولة البحرين، ضمن ملاحق كتاب مي الخليفة: بلجريف السيرة والمذكرات ص ٤٨٤
- (٣٦) مذكرات بلجريف ٨١
- (٣٧) نفس المرجع ص ص ١١٠-١١١

- (٣٨) نفس المرجع ص ٩٧
 (٣٩) نفس المرجع ص ١١٠
 (٤٠) نفس المرجع ص ص ٢٧١-٢٧٠
 (٤١) نفس المرجع ص ٣٠٧
 (٤٢) نفس المرجع ص ٢١٢
 (٤٣) نفس المرجع ص ص ٢٥٥-٢٥٣
 (٤٤) نفس المرجع ص ٢٧١
 (٤٥) نفس المرجع ص ص ٣٤٤-٣٤٢
 (٤٦) نفس المرجع ص ٣٥٤
 (٤٧) نفس المرجع ص ٣٥٦-٣٦٣
 (٤٨) مي الخليفة - السيرة والمذكرات ص ١٤٥
 (٤٩) نفس المرجع ص ١١٩

Records of Bahrain 1820-1960, Vol 7.10 From Burrows (Bahrain) to F.O. No. 173, March (٥٠)

3, 1956.

Ibid No. 2773-22 (٥١)

(٥٢) مي الخليفة: بلجريف السيرة والمذكرات ص ص ٤٢١، ٤٢٢

(٥٣) مذكرات بلجريف ص ٣٦٩

(٥٤) نفس المرجع ص ٣٧٠

(٥٥) Records Of Bahrain, Vol. VII, P. 345 وأيضا ملحق بكتاب مي الخليفة: بلجريف السيرة

والمذكرات ص ٥٧٦

(٥٦) Records of Bahrain 7.10, P. برقية برقم ٤٥٩ وتاريخ ١٣ أبريل ١٩٥٧ م من باروز

(البحرين) إلى وزارة الخارجية 56/1016 E A

(٥٧) مذكرات بلجريف ص ٣٧٨

(٥٨) مي خليفة - السيرة والمذكرات - المقدمة ص ١٣

(٥٩) مي الخليفة - السيرة والمذكرات ص ٦٥

(٦٠) Records of Bahrain Vol. VII, P. 348 رسالة من المقيم البريطاني في الخليج (باروز) في ٢٤

مايو ١٩٥٧ م EA1016/70

(٦١) Records of Bahrain Vol. VII, P. 349 من البحرين إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٦ يونيو

١٩٥٧ م، EA 1016/729

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعرّبة

بلجريف ، تشارلز : مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً (بيروت - دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

قاسم ، جمال زكريا : الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤ - ١٩٤٥) ، القاهرة ١٩٧٣ م .

الشهابي ، سعيد : البحرين (١٩٢٠ - ١٩٧١ م) - قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت - دار الكنوز الأدبية ١٩٩٦ م) .

الخليفة ، مي محمد : سبب اباد ورجال الدولة البهية - قصة السيطرة البريطانية على الخليج العربي (بيروت - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٨ م) .

_____ ، تشارلز بلجريف - السيرة والمذكرات (١٩٢٦ - ١٩٥٧ م) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٠ م .

منسي ، محمود صالح : معالم تاريخ الشرق الإسلامي في العصور الحديثة (القاهرة د.ن ، ١٩٧٧ م) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Records of Bahrain, Primary Documents (1820-1960) Archive Editions 1993,
Vols. 4, 7

Charles Belgrave : A New Style of the British Hegemony in the Arabian Gulf

Abdullah Siraj Mansi

Associate Professor in History

Faculty of Arts and Humanities

King Abdulaziz University

Abstract : In spite of the victory Britain achieved in the First World War, some British leaders felt that their supremacy over the Gulf region in general and in Bahrain in particular was convulsing due to the following factors: the emergence of Patriotism in Bahrain, the establishment of Shah Riza Behiavi's reign in Persia, and Britain's wish to move its residency in the Gulf from the Persian coast to the Arabian Coast, specifically the one in Bahrain.

The above was enough to urge the British government to consider abandoning its violence-based politics for one exhibiting a measure of diplomacy. This would be realized by granting a great deal of authority to the people of Bahrain through new representatives. The representatives would be different in appearance from the British in the residence and political agency. They would be Bahraini citizens with more loyalty to the British government than to their own government. They would serve the British interests in the area. The rationale behind this scenario was clear: to take a firm hold of Bahrain. To this end, Charles Beigrave, who served previously in British Colonies in Africa, was appointed in 1926.

Although Belgrave was appointed as a Financial Consultant to the Ruler, his responsibilities were much broader. He sat on the judicial

throne. He was the Head of the Police, the Head of the English Customs, the Head of the Council of Divers, and the Head of Manama Municipality. His mandatory power was extended in such a way that it encompassed affairs pertaining to endowments. Aiid when oil was first discovered, Beigrave was

in charge of negotiation with oil companies on behalf of the Bahraini government. His lack of experience in this matter culminated in great loss on the Bahraini part in favour of the oil companies. This lead to a series of disorders and violence. His wife also exerted some influence, as she was the Director of girls schools.

Yet. Beigrave managed to penetrate through the society in Bahrain. He had an intimate relationship with Sheikh Hamad Bin Issa, with his son Suleiman, and with many other Sheikhs. He even called his own son James 'Hamad'! Through this intimate relationship, Beigrave managed to secure a job for James in the Department of Public Relations at Bahrain Petrol Company (BAPCO). Later, James was appointed by Sheikh Salman as the Director of Public Relations in the Government of Bahrain. He thereupon became in charge of Bahrain Radio Station. Whether his loyalty was to the Sheikh of Bahrain or to Britain, Beigrave himself confessed unable to decide. Beigrave's vast authority and hegemony which lasted for thirty years and which witnessed chaos rallied the nation against him, hence, the patriotism movement listed on top of its demands his extrication. This demand squared up nicely with the British Government's impression about him. To this government, Beigrave 's behaviors towards B ahraini people were provocative. The government had two choices, either to force him to resign or to lose its authority and status in the area. At last, Beigrave had to leave in 1957. His assistant Smith took over, but as a secretary and not a consultant.